الفهرست

	صفحة
الكتاب الأول ـ في نظرية القانون	٣
تقدم	٣
الفصل الأول ـ مقدمة ـ المجتمع الانساني والقانون	٧
المبحث الأول ـ التعريف بالقانون	٨
الفرع الأول ـ تعريف القانون ومعانيه	٨
الفرع الثاني ـ تحليل القاعدة القانونية	٩
الفرع الثالث ـ خصائص القاعدة القانونية	١١
أولا ـ القاعدة القانونية عامة ومجردة	١١
ثانيا ـ القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية	١٣
ثالثا ـ القاعدة القانونية تحكم سلوك الأفراد في المجتمع	١٤
رابعا ـ القاعدة القانونية قاعدة ملزمة	١٤
الفرع الرابع ـ وضع القواعد القانونية من القواعد الاجتماعية الأخرى	١٦
أولاً ـ القانون وقواعد المجاملات والتقاليد	١٦
القانون والأخلاق	١٧
ثانيا ـ علاقة القانون بالدين والعلوم الاجتماعية	٢٠
المبحث الثاني ـ أقسام القانون وفروعه	٢١
الفرع الأول ـ التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص	٢٢
معيار التفرقة	٢٢
أهمية التفرقة	٢٣
الفرع الثاني ـ القانون العام	٢٤
فروع القانون العام	٢٤
لقانون الدولي العام	٢٤
لقانون الدستوري	٢٥
قانون الاداري	٢٥
قانون المالي	٢٦
نون العقوبات	٢٦
ون أصول المحاكمات الجزائية	٢٧

Scanned by CamScanner

الفرع الثالث ـ القانون الخاص ٢٧
القانون المدني ٢٨
القانون التجاري ٢٨
القانون البحري ٢٩
القانون الجوي ٢٩
قانون العمل ٣٠
قانون أصول المحاكمات الحقوقية ٣٠
القانون الدولي الخاص ٣١
الفرع الرابع ـ تقسيم القواعد القانونية من حيث قوتها ٣١
أولا ـ القواعد الآمرة ٣٢
ثانيا ـ القواعد المكملة ٣٣
ثالثا ـ معيار التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة ٣٣
مفهوم النظام العام ٣٦
بعض تطبيقات فكرة النظام العام ٣٦
أولا ـ التطبيقات في نطاق القانون العام ٣٦
ثانيا ـ التطبيقات في نطاق القانون الخاص ٣٨
الفصل الثاني ـ مصادر القانون ونطاق تطبيقه في الزمان والمكان ٤١
المبحث الاول ـ مصادر القواعد القانونية ٤١
أولا ـ المصدر المادي للقاعدة القانونية ٤١
ثانيا ـ المصدر التاريخي للقاعدة القانونية ٤٢
ثالثا ـ المصادر الرسمية للقواعد القانونية ٤٣
١ . التشريع ٤٤
٢ . الفقه الاسلامي والمبادىء العامة للشريعة ٤٦
٣ . العرف ٤٧
أولا ـ العرف المكمل ٤٨
ثانيا ـ العرف المساعد ٥٠
ثالثا ـ العرف المخالف للتشريع ٥٢
رابعا ـ مزايا وعيوب كل من التشريع والعرف ٥٢
٤ . قواعد العدالة ٥٤

Scanned by CamScanner

	صفحة
المصادر الرسمية ومصادر الحكم	٥٥
رابعا ـ مصادر تفسير القاعدة القانونية	٥٨
معنى التفسير	٥٨
أنواع التفسير	٦٠
١ . التفسير التشريعي	١٠
٢ . التفسير القضائي	٦١
دلالات النصوص وكيفية التفسير	٦٢
المعنى المستفاد من عبارة النص	٦٣
تفسير النصوص المعيبة	٦٨
١ . الغلط	٦٨
٢ . القصور	٧٠
٣ . التزيد	٧١
٤ . الغموض	٧١
الطرق الخارجية في تفسير النصوص	٧٤
١ . القياس	٧٥
٢ . نية المشرع	٧٦
٣ . الأعمال التحضيرية	٧٧
٤ . روح التشريع ومبادؤه العامة . المصدر التاريخي	٧٨
٣ . التفسير الفقهي	٧٩
خامساً ـ المصادر غير الرسمية	٨١
أ ـ القضاء	٨١
ب ـ الفقه	٨٢
ج ـ المبادىء العامة	٨٣
المبحث الثاني ـ تطبيق القانون من حيث المكان والزمان	٨٨
الفرع الأول ـ تطبيق قواعد القانون من حيث المكان	٨٨
١ . تطبيق مبدأ اقليمية القانون وشخصيته بالنسبة للقانون الدستوري	٩١
٢ . تطبيق مبدأ اقليمية القانون وشخصيته بالنسبة للقانون الاداري	٩٣
٣ . تطبيق مبدأ اقليمية القانون وامتداده بالنسبة للقانون الجنائي	٩٤
أ ـ تطبيق مبدأ اقليمية القانون	٩٥

Scanned by CamScanner

صفحة
و- تطبيق مبدأ شخصية القانون ٩٦
ج - تطبيق مبدأ امتداد القانون ٩٦
٤. تطبيق مبدأ اقليمية القانون وشخصيته بالنسبة لقانون المرافعات ٩٧
٥. تطبيق مبدأ اقليمية القانون وشخصيته وامتداده في القانون الدولي العام ٩٨
٦. تطبيق مبدأ اقليمية القانون وشخصيته وامتداده في القانون الدولي الخاص ٩٩
خلاصة الرأي فيما اصطلح عليه من تسميات اقليمية للقانون وشخصيته وامتداده. ١٠١
الفرع الثاني
تطبيق القانون من حيث الزمان ١٠٢
تمهيد
١. الغاء القانون ١٠٢
٢. تنازع القوانين من حيث الزمان ١٠٢
أ - مبدأ عدم رجعية القوانين لاستثناءات من مبدأ عدم رجعية القوانين ١٠٤
أولا - النص على رجعية القانون ١٠٨
ثانيا - النظام العام ١٠٨
ثالثا - القانون المفسر ١١٠
رابعا - القانون الجنائي الأصلح للمتهم ١١١
ب - الأثر المباشر والأثر الفوري للقانون ١١٤
جـ - الأثر المستقبلي للقانون القديم ١١٥
٣. انطباق القانون من حيث الأشخاص ١١٦
نطاق سريان مبدأ عدم جواز الدفع بالجهل بالقانون ١١٩
الكتاب الثاني في نظرية الحق
خطة البحث ١١٩
الفصل الأول - تعريف الحق وأنواع الحقوق ١٢١
المبحث الأول - تعريف الحق ١٢١
المبحث الثاني - أنواع الحقوق ١٢٤
الفرع الأول - الحقوق العامة والحقوق السياسية ١٢٤
الفرع الثاني - الحقوق الخاصة ١٢٥
المطلب الأول - الحقوق غير المالية ١٢٥
حقوق الشخصية ١٢٥

Scanned by CamScanner

	صفحة
	١٢٦
الاسم المستعار	١٢٧
الحق في الصورة	١٢٧
حق الشخصية في عصمة بدنه	١٢٧
حقوق الشخص في احترام كيانه الأدبي	١٢٨
حقوق الأسرة	١٢٩
المطلب الثاني ـ الحقوق المالية	١٣٠
الحق الشخصي	١٣١
الحق العيني	١٣١
الحق المعنوي	١٣٢
محاولات التقريب بين هذه الحقوق	١٣٣
تقريب الحق العيني من الحق الشخصي	١٣٦
تقريب الحق الشخصي من الحق العيني	١٣٧
المذهب الشخصي والمذهب المادي في نظرية الحق الشخصي	١٣٨
النتائج التي تترتب على الأخذ بأحد المذهبين المادي أو الشخصي	١٤١
الفصل الثاني ـ مصادر الحقوق والالتزامات المالية	١٤٣
المبحث الأول ـ مصادر الالتزام والحق الشخصي	١٤٦
المبحث الثاني ـ مصادر الحقوق العينية	١٤٩
الفصل الثالث ـ اركان الحق	١٤٩
المبحث الأول ـ أشخاص الحق	١٥٠
الفرع الأول ـ الشخص الطبيعي (الانسان)	١٥٠
المطلب الأول ـ بدء شخصية الانسان	١٥٢
المطلب الثاني ـ أهلية الانسان	١٥٢
أهلية الوجوب.	١٥٤
أهلية الأداء	١٥٥
أ ـ دور انعدام الأداء	١٥٥
ب ـ دور نقصان أهلية الأداء	١٥٦
ج ـ دور الصغير المميز المأذون	١٥٦
د ـ دور كمال أهلية الأداء	

Scanned by CamScanner

	صفحة
عوارض الأهلية	١٥٦
أ ـ الجنون	١٥٧
ب ـ العته	١٥٧
ج ـ السفه والغفلة	١٥٨
د ـ الأصم والأبكم	١٥٨
هـ ـ المريض مرض الموت	١٥٩
الولاية على عديمي وناقصي الأهلية	١٦٠
أولا ـ الولاية على الصغير	١٦١
المطلب الثالث ـ الانسان في وسطه الاجتماعي	١٦٢
أولا ـ علاقة الانسان بأسرته	١٦٣
القرابة عن طريق النسب	١٦٣
قرابة الزواج والمصاهرة	١٦٤
آثار قرابة الزواج والنسب والمصاهرة	١٦٧
ثانيا ـ الشخص باعتباره منتميا إلى دولة معينة	١٦٨
ثالثا ـ الشخص من حيث ارتباطه بمكان معين في اقليم الدولة (الموطن)	١٦٨
الموطن الواقعي	١٧٠
الموطن الافتراضي	١٧٠
الموطن المختار	١٧١
المطلب الرابع ـ نهاية حياة الشخص الطبيعي (الانسان)	١٧٢
الموت	١٧٢
الموت الحكمي	١٧٢
الفرع الثاني ـ الشخص الحكمي أو الاعتباري أو المعنوي	١٧٤
مقدمة	١٧٤
ا ـ جماعات الأشخاص الطبيعيين	١٧٥
ثانيا ـ مجموعات الأموال	١٧٦
مقارنة بين جماعة الأشخاص ومجموعة الأموال	١٧٧
أنواع الشخص الحكمي في القانون الاردني وعناصره وخصائصه وزواله	١٧٨
أولا ـ الأنواع	١٧٨

Scanned by CamScanner

صفحة

أ ـ الشخص الحكمي العام ١٧٨
ب. الشخص الحكمي الخاص ١٧٩
ثانيا ـ عناصر وجود الشخص الحكمي ١٧٩
ثالثا ـ خصائص الشخص الحكمي ١٨٠
أ. ذمة مالية مستقلة ١٨٠
ب. أهلية آداء معينة ١٨١
ج. حق التقاضي ١٨١
د. موطن مستقل ١٨١
هـ. جنسية الشخص الحكمي ١٨٢
رابعا ـ زوال صفة الشخص الحكمي وطرقه ١٨٢
أ. سحب صفة الشخص المعنوي ١٨٢
ب. زوال الغرض ١٨٣
جـ. الاندماج ١٨٣
مدى مسئولية الشخص الحكمي ١٨٣

المبحث الثاني ـ محل أو موضوع الحق

الفرع الأول ـ الشيء وتقسيماته ١٨٤
تعريف الشيء ١٨٤
الشيء والمال ١٨٥
تقسيمات الأشياء والأموال ١٨٦
أولاً ـ المنقولات والعقارات ١٨٦
العقارات بالتخصيص والمنقول بحسب المال ١٨٧
النتائج التي تترتب على التفرقة بين العقار والمنقول ١٨٨
ثانيا ـ الأشياء المعينة بالذات والأشياء المثلية ١٩٠
النتائج التي تترتب على التفرقة بين الشيء المثلي والقيمي ١٩٠
ثالثا ـ الأشياء الاستهلاكية والأشياء غير الاستهلاكية ١٩٠
النتائج التي تترتب على التقسيم ١٩١
رابعا ـ الأموال الخاصة والأموال العامة ١٩٢
النتائج التي تترتب على التفرقة بين المال الخاص والمال العام ١٩٣
الفرع الثاني ـ الأداء الذي يلتزم به المدين ١٩٤

Scanned by CamScanner

صفحة
المطلب الأول ـ نقل الحق العيني ١٩٥
المطلب الثاني ـ التزام المدين بتسليم شيء ١٩٦
المطلب الثالث ـ التزام المدين بعمل محض ١٩٧
المبحث الثالث ـ إقرار القانون للحق بالوجود ١٩٩
مقدمة ١٩٩
أولا ـ الوسائل القانونية لحماية الحق دون الدعوى ٢٠٣
ثانيا ـ الدعوى كوسيلة لحماية الحق الموضوعي ٢٠٥
أ ـ طبيعة العلاقة بين الحق الموضوعي والدعوى ٢٠٦
ب ـ تعريف الدعوى ٢٠٨
ج ـ العلاقة بين حق التقاضي والدعوى والمطالبة القضائية ٢٠٩
د ـ شروط الدعوى ٢١١
هـ ـ تقسيمات الدعاوى وأنواعها ٢١٢
و ـ التنظيم الاجرائي للدعوى في علاقتها باختصاص المحاكم ـ تشكيلات المحاكم الأردنية واختصاصاتها ٢١٣
اولا ـ تشكيلات المحاكم المدنية ٢١٤
ثانيا ـ تشكيلات المحاكم الجزائية ٢٥٤
الفصل الرابع اثبات الحق ٢١٧
موضوع الاثبات وتعريفه ٢١٧
موقف التشريعات المختلفة فن نظرية الاثبات ٢١٨
المبحث الأول ـ القواعد العامة في الاثبات ٢١٩
أولا ـ الأصل براءة الذمة ٢٢٠
ثانيا ـ شروط الواقعة الواجب اثباتها ٢٢١
ثالثا ـ عدم جواز الحكم بالعلم الشخصي ٢٢١
المبحث الثاني ـ طرق الاثبات ٢٢٢
أولا ـ الدليل الكتابي ٢٢٣
١. المحررات الرسمية (الاسناد الرسمية) ٢٢٣
٢. المحررات العرفية (الاسناد العادية) ٢٢٤
٣. المحررات غير الموقعة أو غير المعدة للاثبات ٢٢٦
أ ـ الرسائل والبرقيات والسجلات الخصوصية ٢٢٦

Scanned by CamScanner

	صفحة
	٢٢٩
ب ـ الدفاتر التجارية	٢٣٠
ج ـ التأشيرات على السندات	٢٣٢
ثانيا ـ الشهادة	٢٣٢
أ ـ المسائل التي يجوز اثباتها بالشهادة	٢٣٥
ب ـ اجراءات الاستماع إلى الشهادة	٢٣٦
شهادة الشاهد الواحد	٢٣٦
افشاء الأسرار	٢٣٧
ثالثا ـ القرائن	٢٣٧
أ ـ تعريف القرينة	٢٣٧
ب ـ أنواع القرائن	٢٣٨
١. القرائن القانونية	٢٣٨
ـ القرينة القانونية القاطعة	٢٣٩
ـ القرينة القاطعة والقاعدة الموضوعية	٢٤٠
ـ القرينة القانونية البسيطة	٢٤١
٢. القرائن القضائية	٢٤٢
رابعاً ـ الاقرار	٢٤٢
أ ـ تعريف الإقرار	٢٤٢
ب ـ شروط الإقرار	٢٤٣
ج ـ أحكام الإقرار	٢٤٣
التزام المرء باقراره	٢٤٣
٢. الإقرار حجة قاصرة	٢٤٤
الإقرار لا يتجزأ	٢٤٦
خامسا ـ اليمين	٢٤٦
أ ـ تعريف اليمين	٢٤٦
ب ـ أنواع اليمين	٢٤٦
ج ـ اليمين الحاسمة	٢٤٧
ـ طبيعة اليمين الحاسمة	٢٤٨
ـ كيفية توجيهها وشروط التوجيه	٢٤٩
ـ اجراءات توجيهها	

Scanned by CamScanner

صفحة

٢٥٠

ـ آثارها ٢٥١

٢ . اليمين المتممة ٢٥٢

٣ . يمين الاستيثاق ٢٥٣

٤ . يمين الاستظهار . ٢٥٣

سادساً ـ المعاينة والاستجواب والخبرة ٢٥٤

حجية الحكم المقضي به ٢٥٤

طبيعة هذه الحجية ٢٥٥

شروط الحكم المكتسب للحجية ٢٥٨

الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به في الدعوى الجديدة ٢٦٦

عدم ارتباط الحكم المدني بالحكم الجنائي ٢٦٨

الفصل الخامس ـ استعمال الحق ٢٦٨

مقدمة ٢٦٩

التعسف في استعمال الحق ٢٦٩

أولا ـ لمحة تاريخية ٢٧١

ثانيا ـ تطور نظرية التعسف ٢٧٢

ـ الفقه الإسلامي ومبدأ عدم التعسف ٢٧٣

ثالثا ـ أساس نظرية التعسف والمعايير التي يقوم عليها ٢٧٥

رابعا ـ معايير التعسف وحالاته ٢٧٦

أ ـ إذا قصد الشخص بفعله أن يتعدى على شخص آخر ٢٧٦

ب ـ إذا كانت المصلحة التي يتوخاها صاحب الحق غير مشروعة ٢٧٧

ج ـ إذا كانت المنفعة المرجوة من استعمال صاحب الحق لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر ٢٧٨

د ـ إذا تجاوز صاحب الحق ما جرت عليه العادة أو جرى عليه العرف ٢٧٩

خامسا ـ جزاء التعسف في استعمال الحق ٢٨٠

مراجع الكتاب

Scanned by CamScanner